

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)

خالد محمود محمد أبو عليقة*
كلية الاعمال، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن

The Impact of Some Economic Variables on Foreign Direct Investment in the Jordanian Economy during the Period (2000-2016)

Khaled Mohammed Mahmoud Abualigha
Tafila Technical University – JORDAN

تاريخ الاستلام: 2018/01/03 تاريخ القبول: 2018/04/10 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لبيان دور بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2000-2016) على غرار كل من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الحرية الاقتصادية، التضخم، سعر الفائدة وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، واعتمدت الدراسة المنهج القياسي من خلال تقدر العلاقة (ARDL). وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن هناك دور إيجابي لكل من الناتج الاجمالي المحلي والتحرر الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تتسم العلاقة بينه وبين كل من التضخم وسعر الفائدة بأنها عكسية؛ وقد أوصت الدراسة بإيلاء مزيد من الاهتمام للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب وتذليل كل العقبات بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، ناتج محلي إجمالي، تحرر اقتصادي، تضخم، سعر الفائدة، معدل الصرف، الأردن
الترميز الاقتصادي (JEL): F20, F14, C1

Abstract:

This study aimed at clarifying the role of some economic variables on foreign direct investment in Jordan during the period (2000-2016) such as: The gross domestic product (GDP), the degree of economic freedom, inflation, the interest rate and the dinar exchange rate against the dollar. The study used empirical approach to estimate the relationship (ARDL method). The main results were: There is a positive role for both the GDP and economic liberalization on foreign direct investment, while the relationship between it and both inflation and the interest rate is negative. The study recommended to encourage foreign investments through providing the appropriate climate and overcoming all obstacles in order to attract more foreign investments.

Keywords: Foreign direct investment, gross domestic product, economic liberalization, inflation, interest rate, exchange rate.

Jel Classification Codes: F20, F14, C1

تؤكد العديد من التجارب الدولية حقيقة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أفضل الآليات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل خلق بنية تحتية تعزز من قدرات الدولة على الاقلاع الاقتصادي المتين والسريع -أنظر الدراسات السابقة في عنصر لاحق من هذه الدراسة- إذ تؤدي تلكم الاستثمارات دوراً مهماً في دعم المنظومة الإنتاجية، استغلال أعمق للثروات والموارد المحلية، توفير إيرادات جبائية، امتصاص البطالة ... الخ، وهو ما يسهم بطبيعة الحال في تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتبعها تبعاً تحسناً في وضع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

وبناءً عما سبق، وبالنظر في مجمل ما نشر من الأدبيات الاقتصادية خلال العقود القليلة الماضية، يتضح جلياً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت من المواضيع بالغة الأهمية، خاصة منها بالنسبة للدول النامية (ناهيك عن الاقتصاديات المتقدمة)، فمن خلال هذه الاستثمارات وجدت العديد من تلكم الدول النامية وسيلة لجذب رؤوس الاموال العالمية والتي عجزت الموارد المحلية لتلك الدول عن توفيرها، واستطاعت غالبية الدول التي نجحت في استقطاب رؤوس الأموال المتأتية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيف الضغط عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتقليص العجز في موازين المدفوعات خاصتها... الخ، لذلك اتخذت العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على عاتقها مشاق خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين البيئة القانونية والتشريعية، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وإعادة هيكلة اقتصاداتها وفق متطلباتها، والأردن وكغيرها من الدول النامية ضعيفة الموارد انتهجت تلك الاستراتيجية للظفر بنصيب وافر من إجمالي رؤوس الأموال التي تتدفق في السوق العالمية.

1. مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في أن الأردن لا يزال يبحث عن تدفقات متزايدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأنه لغاية نهاية فترة الدراسة العام 2016 لم تتوسع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل المطلوب، وهو ما يطرح السؤال حول طبيعة الاقتصاد الأردني من حيث المتغيرات التي قد تكون قد حالت دون ذلك، وسنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل أثر 5 متغيرات وتقدير حجم واتجاه علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للأردن (FDI)، وهي: الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، سعر الصرف (EXC)، درجة التحرر الاقتصادي (FREE)، معدل التضخم السائد (INF)، وسعر الفائدة (RAT).

2. الإشكاليات الفرعية:

من خلال المشكلة العامة للدراسة، يمكن استبطان حزمة من عدة إشكاليات فرعية، سوف تعمل على رسم الإطار المفاهيمي العام للدراسة، وهي:

- كيف يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة آلية فعالة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هو واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة الهاشمية الأردنية؟
- فيما تتمثل أهم محددات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما هو حجم واتجاه العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن وكل من الناتج الإجمالي المحلي، سعر الصرف، درجة التحرر الاقتصادي، معدل التضخم السائد، وسعر الفائدة؟

3. فرضيات الدراسة:

- بناءً على ما سبق، وفي ظل ما طرح من تمهيد منهجي للدراسة وإشكال عام لها، وعلى ضوء الأسئلة الفرعية التي طرحت نفسها، والتصورات المبدئية لأهداف الدراسة المحددة مسبقاً، يمكن تشييت الفرضيات التالية:
- تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة آلية فعالة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تعاني الأردن من تدفق ضعيف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - توجد علاقة إيجابية بين زيادة حجم الاستثمار الأجنبي والنمو في الناتج المحلي الاجمالي؛
 - توجد علاقة سلبية بين زيادة حجم الاستثمار الأجنبي ومعدلات التضخم؛
 - توجد علاقة إيجابية بين زيادة حجم الاستثمار الأجنبي وسعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي؛
 - توجد علاقة إيجابية بين زيادة حجم الاستثمار الأجنبي ودرجة تحرير الاقتصاد الأردني؛
 - توجد علاقة إيجابية بين زيادة حجم الاستثمار الأجنبي وسعر الفائدة السائد في الأردن؛

4. أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال فترة الدراسة (2000 إلى 2016)؛ كما وتهدف الدراسة وإضافة إلى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2000 إلى 2016) إلى اقتراح المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، من خلال تبيان أهمية تدليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه تلك الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية لجذبها والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً، وامتصاص البطالة بشكل خاص.

5. الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

جغرافياً، تتحصر عينة الدراسة في نطاق الاقتصاد الأردني (بناءً على الانتماء الجغرافي للباحث ورغبة منه في دراسة الظاهرة). أما زمنياً، فقد اعتمدنا المجال الزمني لما بين عامي (2000 إلى 2016) نظراً لأن العام 2000 يفرض نفسه كحد أدنى للسلسلة الزمنية كونه يمثل سنة صدور "نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين" رقم 54، والذي أحدث تغييرات جذرية فيما تعلق بالقيود التي كانت تفرض على نسبة تملك المستثمر غير الأردني (الأجنبي) أو مساهمته في عدد من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية؛ وانتهينا عند العام 2016 كونه سنة آخر بيانات متاحة حول المؤشرات المعتمدة في الدراسة.

6. منهجية الدراسة:

إضافة إلى مناهج البحث التقليدية والتي تفرض نفسها على الدوام كممثل المنهج الوصفي، التاريخي والتحليلي... الخ، استأنست الدراسة بالمنهج التطبيقي القياسي لدعم النتائج النظرية المتوصل إليها، وذلك من خلال اعتماد نموذج اقتصادي للعلاقة بين كل من: الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، سعر الصرف (EXC)، درجة التحرر الاقتصادي (FREE)، معدل التضخم السائد (INF)، وسعر الفائدة (RAT) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الأردن خلال الفترة (2000 إلى 2016). وقد تم تحويل المتغير التابع (حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة) إلى دالة لوجارتمية (تطبيق التحويل اللوغارتمية النصفية للدالة) لتخفيف التباين الملاحظ؛ ومن ثم اعتماد طريقة (ARDL) لتقدير المعادلات واستنتاج النتائج الاحصائية عبر برنامج التحليل الاحصائي (EViews).

7. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.1. الإطار النظري:

بشكل عام، واستناداً إلى نتائج عديد البحوث والدراسات العالمية والمشاهد من التجارب الدولية، تؤكد (غرفة الصناعة الأردنية، 2016) أن الاستثمارات الأجنبية تعد إحدى أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وخاصة في الدول النامية، وذلك من خلال أهميتها وقدرتها على التأثير على غالبية مفاصل الاقتصاد الوطني.

وكما وتؤكد (الدسوقي، 2014) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور الدولة، وهو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق الحر، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية، وتلعب السياسة الاقتصادية لأي دولة دوراً مهماً في جذب الاستثمارات حيث تشكل في مجموعها المناخ الاستثماري للاقتصاد وتأتي كل من السياسة المالية والنقدية في مقدمة هذه السياسات. وتسعى الأردن والتي كانت من أوائل الدول التي عملت على توفير وإعداد البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات نظراً لأهميتها الكبيرة وقدرتها على توفير فرص العمل وزيادة مستوى الاحتياطات الأجنبية ورفع ميزان المدفوعات الأردني بالعملة الأجنبية وقدرتها على تطوير المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية، خاصة أن بلد كالأردن لا تزخر بالموارد الطبيعية على عكس بعض دول الجوار الأمر الذي دفع الحكومات الأردنية إلى إيلاء أهمية كبيرة لجذب الاستثمارات وتحسين البيئة التشريعية الخاصة بتلك الاستثمارات فقد جاءت هذه التشريعات من خلال قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 والذي يهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل قدومها وبما يعكس على استقرارها وأبرز ما حملته هذه التشريعات استحداث النافذة الاستثمارية والتي تعمل على تفعيل خدمة المكان الواحد بهدف تبسيط الاجراءات وتقليل وقت الرخص والموافقات المختلفة من الجهات ذات العلاقة فضلاً عن ذلك انعكست القوانين التشريعية الخاصة بالاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة اعطائها حوافز واعفاءات ضريبية للمنشآت العاملة داخل المناطق التنموية والحررة خاصة المنشآت الصناعية لتصل بنسبة الصفر ضريبة المبيعات وخمسة بالمئة ضريبة الدخل وبين الصفر من الدخل على ارباح الصادرات كذلك تم استحداث عدد من الاعفاءات والحوافز خارج المناطق التنموية والحررة ابرزها منح الاستثمارات العاملة في المناطق الأقل نمواً تخفيضاً من ضريبة الدخل بما لا يقل عن ما نسبته 30% وحسب المناطق الجغرافية وبفترات زمنية محددة ضمن القانون (غرفة صناعة الأردن، 2017).

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من عوامل الجذب المهمة والتي تجعل من الأردن وجهة استثمارية متميزة، أهمها:

- ♦ تقع الأردن في موقع استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو نقطة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.
- ♦ العلاقة المتينة مع دول العالم المختلفة النابعة من حكمة القيادة الهاشمية.
- ♦ الاستقرار الأمني والسياسي.

♦ مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة المبنية على سياسة الانفتاح، وعضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام 2000.

♦ موارد بشرية كفؤة ومؤهلة ومدربة.

♦ بنية تحتية متميزة.

♦ قطاعات اقتصادية متنوعة.

1.1.7. التحديات والصعوبات التي تحد من جذب الاستثمار في الأردن:

على الرغم من الصورة الحسنة التي قدمها تقرير التنافسية العالمي حول الأردن، والذي أشاد بالاستقرار السياسي وتميز أداء مؤسساته الخاصة والعامة، والحالة الجيدة للبنى التحتية، وبرغم تطور مستوى قطاع الصحة والتعليم العالي، وبرغم السياسات التجارية في مجال المنافسة لقوانين الاستثمار وتقديم الحوافز للمستثمرين الا جانب (WEF, 2008)؛ إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه؛ فمن خلال بيانات (UNCTAD, 2016) يمكن مشاهدة انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الأردن بما نسبته تقريباً 36% خلال العام 2015، وذلك من حدود 2 مليار دولار أمريكي العام 2014 إلى أقل من 1.3 مليار العام 2015. وفي نفس السياق، بين تقرير (مركز القدس للدراسات السياسية، 2008) أن الأردن يعاني من عدة مشاكل تحد من تنافسيته ناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن العجز المزمن في الموازنة العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والمديونية الخارجية، بالإضافة لزيادة العبء الضريبي وكثرة عدد الإجراءات اللازمة لبدء العمل بالمشروع والتعرفة الجمركية ومشاكل سوق العمل فيما يتعلق بآلية تشغيل وتسريح العمالة.

1.7.2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين العديد من دول العالم، وقد أدرك الأردن وبحسب ما كتب كل من (الفواز والشوارة، 2016) أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث في الوقت الذي كان التمويل الأجنبي يأخذ شكل قروض حكومية أو مساعدات، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن قليلة ومتذبذبة؛ ومع أواخر التسعينات بدأ العمل بشكل جاد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن لما لها من دور إيجابي في استمرارية تدفق العملات الأجنبية وسد الفجوات الادخارية، وتدفق الخبرات المعرفية والإدارية الأمر الذي سيساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويشير الجدول رقم (1) الذي تم استحضار بياناته من قاعدة معلومات (البنك المركزي الأردني، 2017) والمتعلقة بالتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال الفترة (2000 إلى 2016)، والتي تبين أن نسبتها بدأت متواضعة العام 2000، حيث لم يتجاوز حجمها (647.5 مليون دينار أردني) إذ ما قورنت في عام 2016 عندما لامس حجمها (1102.6 دينار)، وهي الزيادة التي تعزى إلى أن الأردن قد قام ببعض الاصلاحات الاقتصادية، خاصة منها التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية، واستخدام أساليب الدعاية الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية، وتوفير المعلومات اللازمة للاستثمار، وتهيئة البنية التحتية؛ ولا زال الأردن يقوم بتذليل العقبات والصعوبات التي تواجه التدفقات الاستثمارية بهدف التوسع في القاعدة الاستثمارية وذلك من خلال تجهيز العمالة الماهرة والمحافظة

على معدلات الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاعفاءات الجمركية المتعلقة بمدخلات الانتاج والامتيازات التي منحت للمستثمر الاجنبي من خلال انشاء النافذة الاستثمارية المتعلقة بتسهيل الإجراءات اللازمة للمستثمر.

2. الدراسات السابقة:

♦ دراسة (الفواز، النيف، و الشواورة، 2006) حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، والتي أظهرت نتائجها وجود أثر سلبي لعجز الموازنة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الأردنية، وبالنسبة لدرجة الانفتاح التجاري توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي؛ كما ولاحظت الدراسة أن معدل التضخم السائد لم يكن له أي تأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الفردية الأردنية.

♦ دراسة (موفق و حلا، 2010) حول "الاستثمار الاجنبي وأثره على البيئة الاقتصادية: نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي"؛ وقد حددت الدراسة التوجيهات التي تبنتها دولة العراق تجاه الاستثمار الاجنبي، والتي تتمحور حول توجه الدولة للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية الأمر الذي دفع إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة مع متطلبات الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي والعمل على إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لكافة المستثمرين. وتوصلت الدراسة لأهمية تهيئة البيئة القانونية كمدخل رئيسي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

♦ دراسة (جعفر، 2012) حول البيئة الاستثمارية في كردستان، وقد بينت الدراسة القوانين التي اصدرها الإقليم عام 2006 بهدف توفير الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية وتطوير البيئة الاستثمارية، حيث أنه كلما تحسنت البيئة الاستثمارية كلما كان أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود أسواق متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مستوى الفساد تزيد من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي.

♦ دراسة (جوزيف، 2010) حول أثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب في السودان للفترة ما بين عامي 2000 إلى 2005، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين راس المال وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني والانتاج والتجديد والتطوير، كما توصلت إلى أن الاستثمار الاجنبي يعتبر مصدر للحصول على رؤوس الاموال الاجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول المضيفة واعتبرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي مصدر لنقل التقنيات الحديثة المتطورة إلى الدول المضيفة وخلق علاقات جديدة مع رجال الأعمال وخلق علاقات مع دول الأم.

♦ دراسة (صيام، 2010) حول آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، والتي اتخذت من الأردن كنموذج، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط تطور العولمة بالثورة المعلوماتية، وهي بذلك تحمل معها فرصاً معرفية واستثمارية إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر عديدة ومتنوعة كما اظهرت الدراسة أن العولمة من الظواهر التي تمارس ويعيشها الناس يوماً نتيحة لتطور وسائل الاتصال حيث اصبحت حقيقة يمكن تلمسها بالمؤشرات النوعية والكمية وأن العولمة أثارها الجديدة في المجال الاقتصادي، حيث نجحت العولمة في تحقيق نسب نمو مرتفعة والحد من ظاهرة البطالة بإيجاد آليات استثمارية وفرص تشغيل بفضل المشروعات القائمة.

♦ دراسة (نورية، 2012) حول أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992 إلى 2010، وقد توصلت الدراسة من خلال النماذج المستخدمة أن زيادة

الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدول المضيفة، وأن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمار مباشر يزيد من حجم الموارد المحلية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كذلك علاقة طردية بين المدخرات المحلية كمتغير مستقل والنتائج المحلي كمتغير تابع وكذلك بالنسبة للصادرات الوطنية.

♦ دراسة (نذير، 2016) حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريفي في ظل التطورات الدولية الراهنة (2016)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم في القضاء على البطالة ورفع القدرات التصديرية للبلد؛ وأوصت الدراسة بتقديم مزيد من الحوافز وتحسين مناخ الاستثمار لرفع حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة تجاه الاقتصاد الوطني والعمل على قيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقاً ومحاولة جذب المستثمرين وإصلاح المنظومة المالية والمعرفية بما يتماشى مع التقدم العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.

♦ دراسة (دحو و بن مسعود، 2017) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر: دراسة قياسية وفق نظرية الموازنة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة إلى أنه بإمكان أي دولة مهما كان موقعها أو حجم سكانها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ المؤسسي المناسب والمتمثل بالسياسات والقوانين الحاكمة للاستثمار، كما توصلت الدراسة إلى أن القوى العاملة المتعلمة أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كذلك موازنة الثقافة الاجتماعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مما يسهل انخراط الأجانب في بيئة الأعمال، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تحرر النشاط الاقتصادي من القيود المباشرة وغير المباشرة إلا في الحد الأدنى لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات يؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي.

♦ دراسة (المطلب، 2011) حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية الصادرات المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تطوير الأداء المؤسسي وإزالة كافة القيود والإجراءات الإدارية المطلوبة للاستثمار وتوفير بيانات حكومية عن فرص الاستثمار وتهيئة الظروف الملائمة من أجل تنشيط سوق المال والنقد والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتحسين المرافق والخدمات الأساسية وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المالية والضريبية والعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار الأجنبي تجاه مستلزمات الإنتاج وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والتركيز على المشروعات العملاقة الكبيرة.

II. الطريقة والأدوات:

1. التحليل الإحصائي ومتغيرات الدراسة:

استناداً على "النموذج الاقتصادي" المقترح، والذي تمت عملية بناءه على أساس المنطق الاقتصادي الذي يفسر الظاهرة محل الدراسة مرتكزين في ذلك على مخرجات نظريات اقتصادية؛ والتي تؤكد في مجملها خطية العلاقة الدالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمتغير تابع (مفسر)، وبين كل من: الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، سعر الصرف (EXC)، درجة التحرر الاقتصادي (FREE)، معدل التضخم السائد (INF)، وسعر الفائدة (RAT) كمتغيرات مستقلة (شارحة)، وقد تم تصميم النموذج الرياضي للدراسة على النحو الآتي، مع الإشارة إلى أنه تم

تحويل المتغير التابع (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) لتخفيف التباين إلى دالة لوغاريتمية (تطبيق التحويل اللوغاريتمي النصفى للدالة):

$$\text{Log(FDI)} = a_0 + a_1 \text{GDP} + a_2 \text{FREE} + a_3 \text{INF} + a_4 \text{EXC} + a_5 \text{RAT} + U \dots\dots\dots (01)$$

بحيث:

a_0 : "الحد الثابت"، والذي يعكس حجم "الاستثمار الأجنبي المباشر" الوافد للأردن بصورة مستقلة عن التغير في كل من "الناتج الإجمالي"، "التضخم" "سعر الصرف"، "الانفتاح الاقتصادي" و"معدل الفائدة".

FDI: يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الأردن مقدرا بمليون دينار أردني، وتم استحضار قيم المؤشر من (البنك المركزي الأردني، 2017).

GDP: يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقدرة بمليون دينار أردني، وتم استحضار قيم المؤشر من (البنك المركزي الأردني، 2017).

FREE: يمثل درجة الانفتاح الاقتصادي للأردن، وتم استحضار قيم المؤشر من قاعدة بيانات مؤشر التحرر الاقتصادي (Heritage, 2018)

INF: معدل التضخم السائد مقدرا بنسبة مئوية، وتم استحضار قيم المؤشر من (البنك المركزي الأردني، 2017).

EXC: سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، وتم استحضار قيم المؤشر من قاعدة بيانات (World Bank, 2018).

RAT: معدل الفائدة مقدرا بنسبة مئوية، وتم استحضار قيم المؤشر من قاعدة بيانات (World Bank, 2018).
 $a_1 \dots a_5$: معاملات المعادلة، وهي مقدار الزيادة في إجمالي تدفقات "الاستثمار الأجنبي المباشر" الوافدة نتيجة تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

U: مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المتغيرات التي تؤثر في تدفقات "الاستثمار الأجنبي المباشر" والتي لم يتم إدراجها في النموذج.

2. الاختبارات والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10، للقيام بالاختبارات الأولية لتحديد طريقة التقدير المناسبة للنموذج ثم تقدير النموذج وإجراء الاختبارات التشخيصية؛

◆ الاختبارات الأولية: اختبار استقراره المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة؛

◆ اختبار التكامل المشترك؛

◆ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛

◆ اختبار عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات.

◆ تقدير النموذج: طريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة.

◆ الاختبارات التشخيصية: اختبار الارتباط الذاتي؛

◆ اختبار تجانس التباينات؛

◆ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

1.2. اختبار جذر الوحدة:

قبل تقدير النموذج، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة للبيانات، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل المتغير التابع ومحدداته المختارة، وهناك عدة اختبارات لذلك يوضحها الجدول رقم (2) والجدول رقم (3). تكشف اختبارات جذر الوحدة في الجدولين رقم (2) و(3) أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، وهي الاختبارات التي أكدت رفض الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة، وقبول الفرض البديل بسكون المتغيرات عند الفرق الأول.

2.2. اختبار التكامل المشترك:

سوف نقتصر على اختبار (ARDL Long Run Form and Bounds Test) والذي يعد اختباراً جيداً لمعرفة العلاقة بعيدة المدى بين المتغيرات؛ والجدول رقم (4) يوضح نتائج الاختبار. وتشير معطيات الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار التكامل المشترك (Value=11.47) وهي أكبر من الحد الأعلى (1)، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بالاقتصاد الأردني، هنالك علاقة طويلة المدى بين (FDI) والمتغيرات المستقلة (GDP)، (EXC)، (FREE)، (INF)، (RAT).

III- النتائج ومناقشتها:

قبل عملية التقدير يجب التأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Distribution Test)، ومن خلال الشكل (1) نلاحظ أن احتمالية (Jarque-Bera)، والتي بلغت قيمتها (Probability=0.15) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) أو (0.05)، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي محققة. كما تظهر نتائج الاختبار عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (Correlation Test) بين المتغيرات المستقلة بشكل عام (أنظر الجدول 5)، وذلك برغم تسجيل نسب عالية نسبياً بين كل من معدل "سعر الصرف" (EXC) و"الناتج الاجمالي" (GDP)؛ وبين "سعر الفائدة" (RAT) و"التضخم" (INF)، وهي النتيجة التي قد لا تؤثر عن سلامة النموذج. وتبعاً لذلك، فقط أشارت عملية تقدير النموذج بواسطة طريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) إلى النتائج التالية (أنظر الجدول رقم 6):

- ♦ أن النموذج المقترح ذو دلالة احصائية، باعتبار أن (Prob(F-statistic)= 0.007311) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) أو (0.05).
- ♦ معامل التحديد (R)؛ وبالضبط "معامل التحديد المعدل" والذي بلغت قيمته (0.962)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها تفسر احصائياً بنسبة أكثر (96%) المتغير التابع، والنسبة المتبقية أقل من (4%) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج؛ وهذه النسبة جيدة وتعكس جودة احصائية للنموذج المقترح.
- ♦ أما من خلال الجدول رقم (7) الذي يبين نتيجة التقدير على المدى البعيد، فيمكن استنتاج الآتي:
 - ♦ "سعر الصرف" (EXC) ليس له دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%).

- ♦ "الناتج الاجمالي المحلي" ليس له دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) ولكن يكتسب دلالة الاحصائية عند مستوى معنوية (8%)، وبذلك يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.
- ♦ بقية المتغيرات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%).

وعليه فإنه يمكن تلخيص نتائج التقدير على المدى البعيد في المعادلة التالية:

$$\text{Log(FDI)} = -61.4318 + 0.12\text{GDP} + 0.21\text{FREE} - 0.17\text{INF} + 77.91\text{EXC} - 0.27\text{RAT} \dots\dots\dots (02)$$

ومن خلال نتيجة التحليل، وبقراءة المعادلة رقم (02) تبين أنه وفي حال استبعاد "سعر الصرف" (EXC) باعتباره غير معنوي احصائياً، أن "معدل الفائدة" (RAT) السائد هو أكثر المتغيرات تأثيراً في تدفقات "الاستثمارات الاجنبية المباشرة" (FDI) الوافدة إلى الأردن، وأن العلاقة سالبة وقوية ($a_5 = -0.27$). كما بينت النتائج أن "الحرية الاقتصادية" (FREE) هي ثاني أكبر متغير يتحكم في تدفقات "الاستثمارات الاجنبية المباشرة" (FDI) الوافدة إلى الأردن، وأن العلاقة ايجابية وقوية ($a_2 = 0.21$)؛ في الوقت الذي تبين أن الناتج المحلي الإجمالي المحلي (GDP) هو أقل المتغيرات تأثيراً في جذب "الاستثمارات الاجنبية المباشرة" إلى الأردن ($a_1 = 0.12$)؛ وبالنسبة لمعدل "التضخم" (INF) فقد جاءت العلاقة عكسية وقوية نسبياً مع "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" (FDI) الداخلة إلى الأردن ($a_3 = -0.17$). وبشكل عام، كل النتائج التي أفرزها تقدير النموذج كانت متوقعة وتتوافق مع الفرضيات التي تم وضعها مسبقاً.

وفيما تعلق بالاختبارات التشخيصية للنموذج، فقد بينت النتائج الآتي:

- ♦ فيما تعلق بمشكل "الارتباط الذاتي"، والذي يكشف عليه اختبار "مضاعف لاغرانج" (LM Test)، تعكس مخرجات التقدير أن قيمة احتمالته ($\text{Prob. } F(1,12) = 0.52$) وهي أقل من القيمة المحسوبة (F -statistic = 1.29)، ما يعني قبول فرض عدم القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.

- ♦ فيما تعلق باختبار "تجانس التباينات" (Heteroskedasticity Test: ARCH)، ومن خلال مخرجات الاختبار يمكن أن نلاحظ أن قيمة ($\text{Prob. } F(1,12) = 0.95$) أكبر من القيمة المحسوبة (F -statistic = 0.003) ما يعني قبول الفرض البديل القائل بوجود تجانس بين التباينات.

- ♦ فيما تعلق بالاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)، والذي يتحقق عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، والعكس بحيث تكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، وبالنظر في الشكل رقم (2) يتأكد استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%).

IV. الخلاصة:

وبناءً على ما تقدم فقد خلصت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- ♦ أن هناك علاقة ايجابية وقوية بين معدل "التحرر الاقتصادي" وحجم زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الأردن، فزيادة التحرر الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.21 وحدة، وهذا منطقي، فالانفتاح الاقتصادي ومع ما يعكسه من تسهيلات على مستوى التجارة

الخارجية (التصدير والاستيراد)، وما يحتويه من امتيازات للاستثمار الخاص عموماً والأجنبي خاصة، سيسهم في زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اتجاه السوق الداخلية للأردن.

♦ أن هناك علاقة إيجابية وضعيفة نسبياً بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إلى الأردن، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ0.12 وحدة، وإذا ما افترضنا أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي استحضر للدلالة على "حجم السوق" تتأكد صحة هذه النتيجة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية وطبيعة الظاهرة، فالسوق الأردنية الذي يتسم بالصغر من حيث عدد السكان أو كمنظومة اقتصادية يؤثر في قرارات رؤوس الأموال الدولية للاستثمار في الأردن.

♦ بناءً على التحليل الاحصائي تبين ان هناك علاقة عكسية بين كل من معدلات التضخم ومستوى أسعار الفائدة في الأردن وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فزيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ17.0 وحدة، وزيادة معدل الفائدة بوحدة واحدة يؤدي انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ0.27 وحدة، وهذه النتيجة جاءت تتوافق مع فرضيات الدراسة.

وتوصي الدراسة:

- ♦ إيلاء مزيد من الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز المشجعة لما لها من دور إيجابي في دفع عجلة التنمية، خاصة من ناحية تطبيق سياسات مالية ونقدية محفزة.
- ♦ تقليل الإجراءات البيروقراطية لجذب الاستثمارات من الخارج وتحسين ترتيب صورة الأردن في تقارير التنافسية العالمية.
- ♦ رسم طريق جديد نحو الانفتاح أكثر على الاستثمارات الاجنبية بما يخدم الاقتصاد الأردني، واستغلال الموارد المتاحة في الأردن والموقع الجغرافي للأردن ليكون عامل لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.
- ♦ مراجعة كافة القوانين والتشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية في الأردن بهدف تسهيل الإجراءات للمستثمر بما يخدم الأهداف الاقتصادية للبلد المتمثلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة مشكلتي الفقر والبطالة.
- ♦ ترويج الأردن عالمياً في مجال الاستثمار.
- ♦ توفير قاعدة بيانات عن المناخ الاستثماري في الأردن.

1. أحمد صيام. (2010). آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة: الأردن كنموذج. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد 03)، ص 81 - 110.
2. أحمد موفق، و سامي حلا. (2010). الاستثمار الاجنبي واثره على البيئية الاقتصادية (نظرة تقويم لقانون الاستثمار العراقي). مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 136-156.
3. البنك المركزي الأردني. (2017). الاقتصاد الأردني في أرقام. عمان/الأردن: دائرة الأبحاث.
4. النبي عبد المطلب. (2011). الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على تنمية الصادرات المصرية . المستشار الاقتصادي.
5. تركي الفوز، خالد النيف، و أكرم الشواورة. (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
6. تركي الفوز، و أكرم الشواورة. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. (بحث غير منشور).
7. جينا جوزيف. (2010). اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب في السودان 2000 - 2005. الخرطوم: (رسالة ماجستير) معهد الدراسات و البحوث الانمائية/جامعة الخرطوم.
8. سليمان دحو، و محمد بن مسعود. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة رؤى اقتصادية (العدد 12/كلية الاقتصاد/جامعة الوادي/الجزائر)، ص 81 - 101.
9. سمر محمد الدسوقي. (2014). السياسات الاقتصادية في مملكة البحرين ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية.
10. غانية نذير. (2016). استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر كبديل متاح امام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية في ظل التطورات الدولية الراهنة. مجلة رؤى الاقتصادية (العدد 11/كلية الاقتصاد/جامعة الوادي/الجزائر)، ص 41-56.
11. غرفة الصناعة الأردنية. (2016). عمان/الأردن: مركز الدراسات الصناعية والاقتصادية.
12. غرفة صناعة الأردن. (2017). تطور حجم وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن . عمان: . الأردن: مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية.
13. محمد نورية. (2012). أثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010 (رسالة دكتوراه). جامعة سانت كلمنتس.
14. مركز القدس للدراسات السياسية. (2008). البيئة الاستثمارية في الأردن: بين الواقع والطموح. ندوة بعنوان "البيئة الاستثمارية في الأردن: بين الواقع والطموح". عمان/الأردن.
15. نبيل جعفر. (2012، 05 20). البيئة الاستثمارية في كردستان. تم الاسترداد من الحوار المتمدن.

16. UNCTAD. (2016). World Investment Report: Investor Nationality: Policy Challenges. Geneva: UNITED NATIONS PUBLICATION.

17. WEF. (2008). The Global Competitiveness Report. Geneva: World Economic Forum.

- ملاحق:

الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة

RAT	GDP	EXC	FREE	INF	FDI	
12.26131164	4.2452474	0.709	67.5	0.666880926	647.5	2000
10.08063395	5.2686163	0.70898	68.3	1.772204374	194	2001
9.17063132	5.784481	0.709	66.2	1.83299389	168.9	2002
6.996947017	4.1610497	0.709	65.3	1.63	387.8	2003
5.010825531	8.5672983	0.709	66.1	3.361868215	664.2	2004
5.48981991	8.1465829	0.709	66.7	3.493685346	1407	2005
2.23491792-	8.0933314	0.709	63.7	6.251724667	2512.7	2006
3.451605281	8.1757191	0.709	64.5	4.743565853	1859.1	2007
9.04371535-	7.2324084	0.70967	64.1	13.97070451	2005.7	2008
6.244145064	5.4765809	0.71	65.4	0.73973862-	1713.3	2009
0.54661676	2.3113924	0.71	66.1	4.83932971	1198.9	2010
2.187130434	2.5867844	0.71	68.9	4.169270898	1055	2011
4.095880355	2.6511707	0.71	69.9	4.5152	1099.3	2012
3.229383073	2.8287666	0.71	70.4	4.824561404	1382.2	2013
5.361026767	3.0963303	0.71	69.2	2.898931704	1546.7	2014
6.066394976	2.391696	0.71	69.3	0.87691336-	1136.2	2015
7.036693286	2.0037336	0.71	68.3	0.77857964-	1102.6	2016

المصدر: البنك المركزي الأردني، البنك الدولي

الجدول رقم (2) اختبارات جذر الوحدة (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level							
		EXC	FDI	FREE	GDP	INF	RAT
With Constant	t-Statistic	-0.7137	-1.6259	-1.3125	-1.0394	-3.6106	-3.2913
	Prob.	0.8159	0.4473	0.5969	0.7120	0.0181	0.0330
		n0	n0	n0	n0	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7653	-1.4868	-1.7846	-2.0855	-3.4311	-3.0536
	Prob.	0.6732	0.7906	0.6641	0.5145	0.0824	0.1493
		n0	n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3772	-0.5520	0.1019	-0.7509	-2.1037	-2.3642
	Prob.	0.9505	0.4619	0.7009	0.3751	0.0376	0.0217
		n0	n0	n0	n0	**	**
At First Difference							
		d(EXC)	d(FDI)	d(FREE)	d(GDP)	d(INF)	d(RAT)
With Constant	t-Statistic	-2.5252	-3.2827	-3.5478	-4.0077	-8.5999	-8.9455
	Prob.	0.1294	0.0348	0.0214	0.0091	0.0000	0.0000
		n0	**	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3980	-3.4351	-3.5981	-4.0414	-22.9249	-13.7015
	Prob.	0.3654	0.0843	0.0650	0.0315	0.0001	0.0001
		n0	*	*	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4401	-3.3540	-3.6908	-4.0842	-8.9219	-9.1391
	Prob.	0.0187	0.0025	0.0012	0.0005	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews

الجدول رقم (3) اختبارات جذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level							
		EXC	FDI	FREE	GDP	INF	RAT
With Constant	t-Statistic	-0.7137	-1.5331	-1.2455	-1.0236	-3.6170	-1.9023
	Prob.	0.8159	0.4918	0.6272	0.7179	0.0179	0.3224
		n0	n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2803	-1.3455	-1.7811	-5.4733	-3.4473	-1.1224
	Prob.	0.4182	0.8367	0.6658	0.0043	0.0803	0.8894
		n0	n0	n0	***	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3772	-0.4862	0.1026	-0.7509	-0.9945	-1.6614
	Prob.	0.9505	0.4891	0.7012	0.3751	0.2720	0.0901
		n0	n0	n0	n0	n0	*
At First Difference							
		d(EXC)	d(FDI)	d(FREE)	d(GDP)	d(INF)	d(RAT)
With Constant	t-Statistic	-2.6106	-3.2827	-3.5363	-4.0050	-7.7085	-9.3586
	Prob.	0.1125	0.0348	0.0219	0.0092	0.0000	0.0000
		n0	**	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5069	-3.4373	-3.5823	-4.0414	-8.0311	-10.6750
	Prob.	0.3204	0.0840	0.0666	0.0315	0.0001	0.0000
		n0	*	*	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4536	-3.3540	-3.6837	-4.0827	-7.9809	-9.6258
	Prob.	0.0181	0.0025	0.0012	0.0005	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews

الجدول رقم (4) اختبارات التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.47209	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط

	EXC	FREE	GDP	INF	RAT
EXC	1				
FREE	0.5379	1			
GDP	-0.734	-0.73	1		
INF	-0.0231	-0.374	0.370	1	
RAT	-0.255	0.401	-0.238	-0.873	1

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews

الجدول رقم (6) نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(FDI)				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2002 2016				
Included observations: 15 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EXC FREE GDP INF RAT				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 64				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(FDI(-1))	0.480635	0.196502	2.445959	0.0920
LOG(FDI(-2))	0.578229	0.117109	-4.937534	0.0159
EXC	85.52391	293.9728	0.290925	0.7901
FREE	0.058444	0.056444	1.035440	0.3766
FREE(-1)	0.172500	0.048640	3.546500	0.0382
GDP	0.015149	0.045160	-0.335459	0.7594
GDP(-1)	0.157391	0.042553	3.698738	0.0343
INF	0.060382	0.042280	-1.428125	0.2486
INF(-1)	0.128781	0.048384	-2.661680	0.0762
RAT	0.131762	0.044351	-2.970883	0.0590
RAT(-1)	0.166830	0.052365	-3.185886	0.0499
C	67.42716	207.3551	-0.325177	0.7664
R-squared	0.991952	Mean dependent var		6.994236
Adjusted R-squared	0.962441	S.D. dependent var		0.686882
S.E. of regression	0.133119	Akaike info criterion		-1.204578
Sum squared resid	0.053162	Schwarz criterion		-0.638138
Log likelihood	21.03434	Hannan-Quinn criter.		-1.210612
F-statistic	33.61298	Durbin-Watson stat		2.865983
Prob(F-statistic)	0.007311			

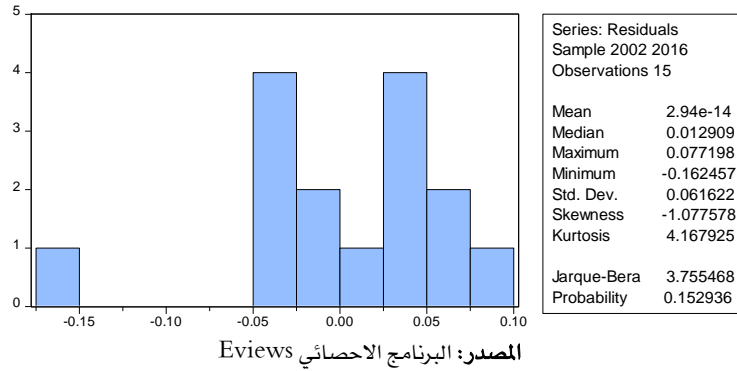
المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews

الجدول رقم (7) نتائج تقدير النموذج على المدى البعيد

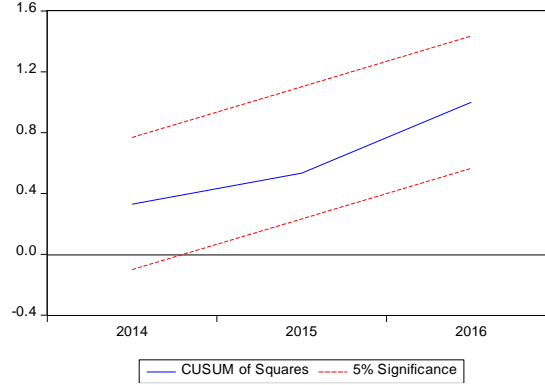
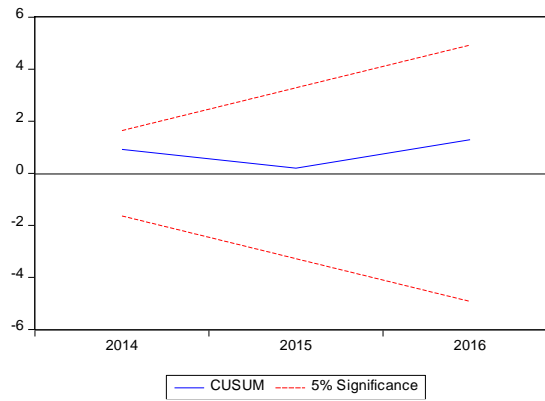
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXC	77.91948	265.4902	0.293493	0.7883
FREE	0.210410	0.046699	4.505676	0.0204
GDP	0.129595	0.049720	2.606496	0.0799
INF	-0.172343	0.049793	-3.461166	0.0406
RAT	-0.272043	0.049398	-5.507134	0.0118
C	-61.43181	187.0351	-0.328451	0.7642

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews

الشكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي



الشكل رقم (2) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)



كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

خالد محمود محمد أبو عليقة. (2019). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 91-106.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري، 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category